قانون السهولة والتيسير عند سيبويه

(قراءة تأصيلية)

د. جمال دليع العريني

أستاذ مشارك جامعة البلقاء التطبيقية

قسم اللغة العربية وآدابها

قانون السهولة والتيسير عند سيبويه (قراءة تأصيلية)

جمال دليع العريني
قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة البلقاء التطبيقية
البريد الإلكتروني : Jamal.d.alorene@bau.edu.jo

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على قانون السهولة والتيسير(الجهد الأقل) عند سيبويه، من حيث المفهوم، والمنهج، والضوابط التي ارتكز عليها سيبويه في تطبيق هذا القانون على كثير من الظواهر اللغوية في العربية، وسعت هذه الدراسة إلى إثبات أنَّ نحاة العربيّة القدماء ويمثلهم سيبويه، كانوا سبّاقين إلى هذا القانون تطبيقًا لا تنظيرًا، عل نحوٍ لا نجد له نظيرًا في زمانهم، وأن تصوَّرهم لهذا القانون لم يكن تصورا محدودا كما يقول بعض الباحثين المحدثين، ولم يقتصر على إشارات قصيرة وغامضة، بل تجاوز ذلك إلى كل ما يعنيه هذا القانون في نظرية الاقتصاد اللغوي، على مستوى التشكيل الصوتي والصرفي، والتركيب النحوي.

الكلمات المفتاحية: السهولة والتيسير، الخفة، المنهج، الضوابط .

The Law of Convenience and Convenience of Sebawayh ((original reading

Jamal Dleea El-Arini

Department of Arabic Language and Literature - Al-Balqa Applied University

E-mail: Jamal.d.alorene@bau.edu.jo

Abstract

This study aims at identifying the law of ease and facilitation (the low of least effort) for Sibawayh, In terms of concept, methodology and rules that Sibawayh relies upon in applying this law to many linguistic phenomena in Arabic. This study seeks for proving that the ancient Arab grammarians, represented by Sibawayh, are pioneers in applying this law, not only on the theoretical level but also practically, in a way that they have no emulator at their time. Also, their perception of this law is not a limited kind of perception, as some modern researchers say. Moreover, ancient Arab grammarians' perception is not reduced to be a short and ambiguous indications, but it goes beyond that to all what this law means in pertaining to the theory of Linguistic economy, at the phonemic, morphological formation and grammatical structure levels.

Keywords: Ease And Facilitation, Lightness, Approach, Rule

١. المقدمة:

تقول نظرية السهولة (قانون الجهد الأقل): إنَّ المتكلم يسعى إلى الاقتصاد في الجهد في أثناء كلامه قدر المستطاع، مع حرصه على زيادة المعاني بما لا يرهق نفسه من دون ضرورة في عملية التواصل؛ لأن الإنتاج الأمثل للكلام يعني تقليله، فهو من وجهة نظر نفسية عمل يستهلك طاقة مصدرها الرئتان اللتان تقومان بشكل ثانوي بتشغيل جهاز النطق بوساطة الهواء الخارج من الرئتين (الزفير) الذي يُعدّ المصدر الرئيس للطاقة المزودة لجهاز النطق في كثير من اللغات، إلى جانب مصادر أخرى للطاقة، مثل مصدر الطاقة الحنكي، والفوق مزماري في لغات أخرى.

و يتّسق خروج الهواء (الزفير) في أثناء عملية التنفس بشكل دقيق مع الجانب العقلي من إنتاج الكلام، فاللحظات التي يخرج فيها الهواء تتوافق زمانيًّا مع بنية المنطوق، "وهذا يعني أنّ ضبط التنفّس يوجهه التخطيط العقلي لبنية المنطوق في كلٍ من تزويد جهاز النطق بالطاقة، والوقت المستغرق لإنتاج المنطوقات، وهذا في الواقع إجراء اقتصادي للغاية"[١] ، يقوم على مبدأ الجهد الأقل والأسهل في الأدوات اللغوية المستخدمة لإنتاج الكلام على مستوى التشكيل الصوتي، والتركيب النحوي.

والإنسان في سلوكه اللغوي هذا لا يختلف عن سلوكه "في معظم الظواهر الاجتماعية، يحاول عادة الوصول إلى غرضه عن أقصر الطرق

١. اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ترجمة د. أحمد عوض : ٢٧٦.

ما أمكنه ذلك"[١]، وقد أطلق اللغويون المحدثون على هذه الظاهرة في الدراسات اللغوية الحديثة مصطلحات عديدة أبرزها: نظرية السهولة والتيسير[٢]، وقانون الجهد الأقل، والاقتصاد في الجهد[٣].

وعلى الرغم من أنّ هذه النظرية قد وُجِّه إليها النقد في بعض الأحيان ممَّن يتصوَّرون أنَّ التطور اللغوي الناجم عن الجهد الأقل هو تطوّر يستلزم المواضعة والاتفاق، وأنّه تطوّر إراديّ ناجم عن وعي وإدراك، إلاَّ أنَّ أنصارها " قد أوضحوا بما لا يدع مجالا للّبْس والإبهام، أنَّ هذا التطور غير إراديّ، فهو يحدث دون أن يشعر به المتكلم، ودون أن يعمد إليه قصدًا، فالمرء في الحقيقة حين ينطق بالصوت السهل بدل الصعب يُخيَّل إليه دائما أنه ينطق بالصوت الأصلي دون تغيير فيه، فالعملية إذن لا شعوريّة"[٤].

والمدهش أنَّ ممَّن وجهوا النقد لهذه النظرية نجده في الوقت نفسه يبدي مزيدا من الاهتمام بها، فموسر(Moser,1975) على سبيل المثال وجَّه إليها النقد وفي الوقت نفسه "لاحظ أنَّ ظاهرة الاقتصاد اللغوي لم تلقَ نسبيًّا إلاَّ القليل من الاهتمام، وهو قصور حاول أن يزوّده بعرض نماذج لأنواع الاقتصاد اللغوي"[٥] وهي:

١.الميل إلى استخدام الوسائل اللغوية باقتصاد، وبالتالي التقليل من الجهد الفيزيقي والذهني اللازمين لإنتاج اكلام.

---

١. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس : ٢٣٥.
٢. التطور اللغوي مظاهره، وعلله، وقوانينه، رمضان عبد التواب : ٧٥
٣. دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر : ٣٧٢، وفصول في علم اللغة العام، فرديناند دي سوسير، ترجمة د. أحمد نعيم الكراعين : ٢٥٩
٤. الأصوات اللغوية : ٢٣٥
٥. اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس:٢٧٨

٢.بذل الجهد لتحسين كفاءة الوسائل اللغوية.

٣.الميل نحو إزالة اختلافات الأنماط اللغوية الاجتماعية.

ونجد أنَّ اللغويين العرب المحدثين كان موقفهم منها مشابهًا لموقف اللغويين في الغرب؛ فإبراهيم أنيس وجُل اللغويين العرب المحدثين يؤمن بها، وبعضهم يبدو مترددًا في ذلك؛ فتمام حسان يقول: "ومن التعليلات التي تعلّلها النحاة في التماس أصول الظواهر اللغوية، الميل إلى السهولة في النطق، والقول بهذا الميل إلى السهولة كان من الآراء الشائعة بين علماء اللغة إلى زمن قريب، ولكنه الآن من الآراء التي لا يؤذن لها بدخول صلب المنهج"(١)، غير أنّه في مواضع أُخرى يبدو وكأنه قد عدل عن رأيه هذا، إذ يقول إنَّ المتكلم من شأنه أن يعدل عن الأصل للاقتصاد في الجهد، بدفع المشقة وطلب الخفة (٢)، وهذا كلام مناقض لسابقه، إن لم يكن عودة عنه.

٢. **الدراسات السابقة:** كثرت الدراسات اللغوية العربية الحديثة حول نظرية السهولة والتيسير، وهذا يشكل انتصارًا عمليا للفريق المؤيد لها على الفريق الآخر، فظهرت دراسات لغوية كثيرة في فلكها، وفُسِّرت ظواهر لغوية عديدة في ضوئها، والدراسات اللغوية في هذا المجال أكثر من أن تحصى.

أمَّا الدراسات التي مسَّت صلب الموضوع الذي نحن بصدد البحث فيه، فإنَّ أبرزها في حدود اطلاعي، دراسة أحمد عفيفي "**ظاهرة التخفيف**

١. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، تمام حسَّان : ٥٢

٢. اللغة العربية والحداثة، تمام حسان : ١٣٢ ، واللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان : ٢٦٢-٢٦٣

في النحو العربي"[١]، تناول فيها تعريف الظاهرة، وعلاقتها بالأداء النطقي، وصلتها بنظرية السهولة والتيسير، وتمسّك فيها برأي المؤيدين لها مناقشا، ومفنِّدًا لآراء المعارضين، وقد ركّزت دراسته على الجانب التطبيقي؛ فتناولت علاقة التخفيف بالإدغام، والإقلاب، والإخفاء، والحذف الصرفي، والحذف في الجملة.

والمدقق في هذه الدراسة الجادة، يلفت انتباهه عدم إبراز أسبقية النحاة العرب القدماء في ابتكار هذه النظرية، ومعالجتهم لكثير من الظواهر اللغوية في ضوئها، بل اقتفى أثر بعض الباحثين المعاصرين بالقول: إنَّ كلام النحاة حولها كان مجرّد إشارات، وتلميحات متناثرة في قواعد النحو [٢].

وهناك دراسة قام بها رياض كريم البدري بعنوان "**القوانين الصوتية في شروح كتاب سيبويه**"[٣]، حاول أن يتلمَّس فيها مواطن القوانين الصوتية في شروح كتاب سيبويه، ومدى فعاليتها في التشكيل الصوتي، فتناول فيها المماثلة الصوتية، والمخالفة، وقانون كثرة الاستعمال، وقانون الأقوى، وقانون السهولة والتيسير (الجهد الأقل)، وقد قامت الدراسة على بعض التطبيقات على تلك القوانين، مع الإشارة إلى بعض أقوال النحاة فيها، وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ الخفة عند القدماء أوسع دلالة من قانون السهولة والتيسير، وذلك لأنّ الخفة عندهم لا تعني الخفة اللفظية فقط، بل تتجاوز ذلك إلى قضايا هي أقرب إلى علم المنطق

١ . **ظاهرة التخفيف في النحو العربي**، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ، ١٩٩٦م.

٢. المصدر: ٩

٣. القوانين الصوتية في شروح كتاب سيبويه، رياض كريم عبدالله البديري، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد ٣٨، المجلد ١(٢٠١٩م).

منها إلى علم الأصوات وقوانينه اللغوية[١]، وهو أمر نختلف معه فيه، وإن كانت بعض أقوال القدماء توحي بذلك.

والمشترك بين الدراستين السابقتين، أنهما ركَّزتا على الجانب التطبيقي في تناولهما لقانون السهولة والتيسير، وبهذا فهما لا تختلفان عن الدراسات الأخرى التي نحت منحًى تطبيقيًا في دراسة القوانين الصوتية، وأثرها في بعض الظواهر اللغوية في العربية، وهي دراسات كثيرة .

أمّا هذه الدراسة فتحاول أن تثبت أنَّ القدماء ويمثلهم سيبويه، كانوا سبّاقين إلى هذه النظرية تطبيقًا لا تنظيرًا، عل نحوٍ لا نجد له نظيرًا عند أية أمّة من الأمم، وأنَّ تصوَّرهم لها كان ناضجًا وشاملا، وأنَّهم وإنْ اهتموا بالجانب التطبيقي، إلاَّ أنَّه لم يغب عنهم الأُطر العامة التي تؤطِّرها، والمرتكزات الأساسية التي قامت عليها، ممّا يدفعنا إلى الجهر بالقول: إنهم قد سبقوا اللغويين المحدثين في ابتكارها .

٢. نظرية السهولة (الجهد الأقل) تعني الخفَّة عند سيبويه:

تناول سيبويه في أكثر من موقع من كتابه ظواهر لغوية فيها عدول عن الأصل، في كثير من البُنى الصرفية، والتبدلات الصوتية، والتراكيب النحوية، وأطلق على هذه الظاهرة مفردات: الخفة، أو الاستخفاف، أو التخفيف، والمدقق في كلام سيبويه يتبيّن بأنَّ مضمون كلامه يعني قانون السهولة (الجهد الأقل)، ومقتضياته، تمامًا كما ينصّ على بعض مضامينه علماء اللغة المحدثون، غير أنَّه لم ينص على أنّه قانون من قوانين التطور اللغويّ[٢].

---

١. المصدر: ١٩١

٢. علم الأصوات النحوي، ومقولات التكامل بين الأصوات، والنحو، والدلالة، سمير استيتية: ٧٢

وقد فسَّر سيبويه كثيرًا من الظواهر اللغوية في إطار هذا القانون، وكان منهجه في ذلك قائمًا على مقارنة واقع الظاهرة اللغوية، وما آلت إليه، بما كانت عليه قبل ذلك في الواقع، أو في الأصل المفترض، وقد علَّل ذلك العدولَ عن الأصل بالجنوح نحو الخفة والسهولة، وكان تعليله يستند إلى ضوابط واضحة، ومحددة، يلتزم بها في تحليل التغيرات الطارئة على الظاهرة اللغوية، وكلها ترجع إلى أصل واحد، وهو الخفة والجنوح إلى السهل بدل الصعب، ودلّل على ذلك بشواهد كثيرة.

ويبدو أنّ انصراف اللغويين القدماء، وفي مقدمتهم سيبويه، إلى الجانب التطبيقي، هو الذي دفع بعض اللغويين العرب المحدثين، كإبراهيم أنيس إلى القول: إنّ النحاة العرب القدماء كانوا يشيرون إلى هذه النظرية إشارات غامضة في ثنايا كتبهم[١]، وهو كلام يُستشفّ منه اعتقاده بعدم وعي القدماء لهذه النظرية، ولذلك لم يربط بين ما قرره المحدثون وما ذكره سيبويه على ما سنوضّحه بعد.

وأكثر ما يوضّح هدف الدراسة، أن يقوم البحث بقراءة مصطلح الخفة أو الاستخفاف وفق السياقات التي وردت فيها عند سيبويه في كتابه، من أجل استكشاف معايير الخفة في المستويات الصوتية، والصرفية، والتركيبية المنعوتة بطلب الخفة، أو الاستخفاف في الكتاب عند سيبويه، فيأخذها البحث في المناقشة والرصد والتحليل، وفيما يلي مزيد بيان:

٤. **منهجية الحكم بالخفة عند سيبويه:** سلك سيبويه في الحكم على الكلام المنطوق بالسهولة، مستخدمًا مفردة الخفة، ومشتقاتها نحو: الاستخفاف، أو الخفيف، أو أخف، من طريقين: إما بنقل هذا الحكم عمَّن

١. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس: ٢٣٦

سبقوه أو عاصروه، مثل الخليل، فقد كان في بعض الأحيان ينقل آراءَه النقدية في الحكم بالخفة، ففي معرض تحليله وتِبيانه لإعراب العَلم المؤنَّث الذي على وزن (فَعالِ) يقول: "فأمَّا ما كان آخره راءً فإنَّ أهل الحجاز، وبني تميم فيه متفقون، ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، كما اتفقوا في (يرى)، والحجازية هي اللغة الأولى القُدمى، **فزعم الخليل** أنّ إجناح الألف **أخف عليهم**، يعني الإمالة ... فكرهوا ترك **الخفة**، وعلموا أنَّهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنَّهم إن رفعوا لم يصلوا"[١] .

ويستند سيبويه في تحليله لعلة اتباع بني تميم للغة أهل الحجاز هنا إلى قول الخليل، ويوضّح أنَّ سبب خروج بني تميم عن الأصل رغبتهم في طلب السهولة والخفة لأنَّ بني تميم يُميلون الفتحة الطويلة (الألف) فإذا عاملوا ما كان على(فَعالِ) المختوم بالراء معاملة ما لا ينصرف بضم الراء في حالة الرفع، كما هو شأنهم في المختوم بغير الراء، ثقلت عليهم الإمالة، وإذا اتَّبعوا الحجازيين ببنائها على الكسر في كل الأحوال الإعرابية سهلت عليهم، وذلك لأنَّ الراء صوت مكرر، ومنع الإمالة فيه في الضم أشد من غيره من الأصوات، والإمالة في حال كسره أقوى من الإمالة في حال ضمه، أو فتحه .

وفي موضع آخر يفسِّر سيبويه، في ضوء نظرية السهولة حذف التنوين والنون، مستندًا إلى رأي الخليل فيقول: "واعلم أنَّ العرب **يستخفون** فيحذفون التنوين، ولا يتغيَّر من المعنى شيء.... **قال الخليل:** هو كائنُ أخيك، **على الاستخفاف**، والمعنى: هو كائنٌ أخاك" [٢]، ويدلّ على إدراك سيبويه العميق لسبب حذف التنوين وهو طلب الخفة ليس

١. الكتاب، سيبويه : 278/٣
٢. المصدر: ١/ ١٦٥،١٦٦

غير، قوله: "وليس يغيّر كفُّ التنوين، إذا حذفته مستخفًّا، شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة"[١]، وهذا واحد من الضوابط التي اعتمدها في نظرية الخفة.

وأمَّا الطريق الثاني في حكم سيبويه على المنطوق بالسهولة، أو الخفة كما يسميه، فيتمثل ببصيرته النقدية، وفقًا للأنموذج اللغوي، فتراه أحيانًا يأتي بالنظير، ففي معرض حديثه عن إعراب العلم المؤنَّث الذي على وزن (فَعالِ) السابق يقول : "ويختار بنو تميم فيه لغة أهل الحجاز، كما اتفقوا في (يرى)[٢]، وذلك لأنَّ بني تميم يحقِّقون الهمز، إلاَّ أنهم قد خرجوا عن هذا الأصل في مثل(يرى) إلى لغة الحجازيين بتخفيف الهمز.

ويدعّم طرحه بما سمعه عن العرب شعرًا ، ونثرًا في أثناء تعليله العدول عن الأصل طلبًا للخفة والسهولة، ففي النثر يقول: " هذا باب يُحذف المستثنى فيه استخفافًا، وذلك قولك: ليس غير، وليس إلاَّ، كأنه قال: ليس إلاَّ ذاك، وليس غير ذاك، ولكنّهم حذفوا ذلك تخفيفًا، واكتفاءً، بعلم المخاطب ما يعني"[٣] .

ويؤكد على أنَّ ما سمعه مصدره الثقات من العرب، يقول:" وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهم ماتَ حتى رأيته في حال كذا، وإنما يريد ما منهم واحد مات"[٤] .

ولا يكتفي سيبويه بما سمعه نثرًا وحسب، وإنما يورد نماذج من الشعر، وهي إشارة واضحة منه إلى أنّ هذه الظاهرة متفشية على نطاق

١. المصدر: ١/ ١٦٥
٢. الكتاب، سيبويه: ٢٧٨/٣
٣. المصدر: ٣٤٤/٢، ٣٤٥
٤. المصدر: ٣٤٥/٢

واسع في لغة العرب شعرا، ونثرا، وفي القرآن الكريم أيضا، وهذا يؤكد تعمّق سيبويه في فهم سر السهولة أو طلب الخفة، واستخدامها في التغير الصوتي، والصرفي، والخروج عن الأصل في التركيب النحوي، كنظرية لغوية عامة، واضحة في ذهنه بكل معالمها، فنجده يذكر نماذج كثيرة من الشعر، يؤيّد فيها طرحه لهذه النظرية، كقول النابغة[١]:

كأنَّكَ من جِمال بني أُقيْشٍيُقعقَعُ خلفَ رجليه بشنّ

أي: كأنّك جمَلٌ من جمال بني أُقيش[٢] في الجُبن والخفّة عند الفزع، وبنو أُقَيش فحذف من أشجع، وقيل من عُكل، وإبلهم غير عتاق، يُضرب بنفارها المثل.

إنَّ الموقف الذي اتخذه سيبويه في الحكم على المنطوق بالخفة، مستندًا لما سمعه عن العرب، نثرًا وشعرًا، يضع المرء أمام منهجية تتطلب إبراز أمور لا غُنية عنها في سياق التحليل، وهذا مطلب يتخذ مشروعيته من ضوابط الحكم بالسهولة، أو الصعوبة على المنطوق.

٥. ضوابط الحكم بالخفة على المنطوق عند سيبويه: لعلَّ المدقِّق في كتاب سيبويه لا يضيق به الحال في العثور على مسائل لغوية عديدة، وظَّفها في إطار التنبيه على الضوابط التي نهضت عليها نظرية الخفة عنده، وفق مقتضيات أصولية لغوية، تناولت الجانب اللفظي، وأخرى تجاوزت اللفظ إلى ضوابط ترتبط بإحساس أهل اللغة، وانطباعهم، وهي أمور نفسية قد يصعب قياسها بمقاييس علمية، وفق معطيات علم اللغة الحديث، ومثل تلك الضوابط تحدَّث عنه المحدثون، أمثال بيرجشتراسر الذي يرى أنَّ علة المخالفة بين الأصوات المنفصلة علة نفسية، وكذلك

١. ديوان النابغة الذبياني : ١٢٦
٢. كتاب سيبويه: ٣٤٥/٢

المخالفة بين الأصوات المشددة أيضا، مثل علة الخطأ في النطق تمامًا[١]، وقد قامت الدراسة باستقراء ما دونه سيبويه منها في ثنايا كتابه، ويمكن أنْ نوردها على النحو الآتي:

٥ – ١ . ضابط الأصل والفرع: أدرك القدماء وفي مقدمتهم سيبويه، أنَّ اللغة نظام متّسق في كل مستوياته: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والبلاغية، ولا يصح تفسير اختلاف الظواهر اللغوية فيه إلاَّ بوجود أصل وفرع، وهو أساس من الأسس التي تقوم عليها اللسانيات التطورية الحديثة.

ونجد سيبويه يخصّص بابًا في كتابه، يبيّن فيه أنَّ المتكلّم قد يخرج عن الأصل إلى الفرع طلبًا للخفة، والاقتصاد في الجهد، وذلك قوله: "هذا باب ما يُسكَّنُ استخفافًا، وهو في الأصل متحرك"، ويستشهد له بعدد من المفردات، فيذكر أنَّ العرب يقولون: في فَخِذ : فَخْذ، وفي كَبِد : كَبْد "[٢]، فالأصل في هذه المفردات تحريك العين، والفرع تسكينها.

ويعلل سيبويه الخروج عن الأصل برغبة المتكلِّم في الجنوح إلى السهولة، وطلب الخفة، والجهد الأقل إذ يقول: " وإنَّما حملهم على هذا أنَّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور، والمفتوح أخفّ عليهم، فكرهوا أن يرفعوا ألسنتهم من الأخف إلى الأثقل"[٣] وذلك لأنَّ النطق بالفتحة على فاء الكلمة خفيف، والنطق بالكسرة على عين الكلمة ثقيل، وكذلك الحال في المفردات المضمومة العين، فيقولون "في عَضُد :

١. التطور النحوي للغة العربية، بيرجشتراسر، ،ترجمة رمضان عبد التواب : ٣٤-٣٥
٢. الكتاب، سيبويه : ١١٣/٤
٣. المصدر: ١١٤/٤

عضْد، وفي رَجُل : رَجْل، وفي كَرُمَ الرَّجُل : كَرْمَ الرَّجل" [١].

ويدلّل سيبويه على رأيه هذا بأنَّ العرب لا يفعلون ذلك فيما شابَه هذا الأصل من الخفيف، وهو مفتوح الفاء والعين، نحو : جَمَل، وحَمَل، فلا يقولون فيهما: جَمْل، وحَمْل "وذلك لأنَّ الفتح أخفّ عليهم من الضم، والكسر"[٢] .

وإذا كان بعض المحدثين يرى أنَّ تعليل سيبويه هذا غير مقنع، لعدم وجود مقياس نقيس به خفة صوت معيَّن، أو ثقله، وأنَّ رأيه ما هو إلاَّ انطباع غير مدعومٍ بأيّ برهان[٣]، فإنَّ الأجهزة الصوتية الحديثة تكشف لنا صحة رأي سيبويه والقدماء في هذه القضية، فالحكم الصحيح على كون المنطوق صعبًا أو سهلا، يرتبط بمجموعة من الخصائص الفيزيائية، كسرعة تيار الهواء، وضغطه، وكيفية توزيعه في مساره، ومقدار الطاقة الصوتية، وزمن التردد، وزمن الجهارة والرنين، وطبقة الصوت، وغير ذلك مما يمكن قياسه بدقة متناهية بالأجهزة الصوتية الحديثة[٤].

وقد بيَّنت الدراسات اللغوية الحديثة مقدار ضغط الحركات الإعرابية منعزلة، باستخدام برنامج CSL مقيسةً بالديسيبل، وإذا نظرنا إلى قراءات الأجهزة الصوتية، اتضح لنا أنَّ الضمة تأتي في أعلى درجات السلّم، إذ وصل ضغطها إلى 4.19 ديسيبل، ثمَّ يأتي في الدرجة الثانية الكسرة بمقدار 3.85 ديسيبل، وتأتي الفتحة في أدنى درجات السلّم، إذ وصل ضغطها 2.57 ديسيبل، وهذه النتائج تتفق تمامًا مع قول علماء

١. الكتاب، سيبويه : ١١٤/٤
٢. المصدر : ١١٥/٤
٣. تعاقب الحركات القصيرة، وحذفها في اللغة العربية قديمًا، حمزة المزيني: ٣٢٥ ، وبراجماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ريم المعايطة: ١٠٨.
٤. علم الأصوات النحوي، ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة: ٨١

العربية القدماء الذين وصفوا الضمة بأنها أثقل الحركات، وأنَّ الفتحة هي أخفها، وأنَّ الكسرة تقع بينهما في ذلك[١].

وفي موضع آخر من الكتاب، يبيِّن سيبويه أنَّ لغة الحجازيين في الأسماء المؤنثة التي على وزن فَعالِ الكسرُ مطلقًا، سواء أكان آخر الاسم راء أم غير راء، وأمَّا بنو تميم فيفرِّقون بين ما كان آخره غير راءٍ فيعربونه إعراب ما لا ينصرف، وبين ما كان مختومًا براء فيبنونه على الكسر مثل الحجازيين.

ويعلّل سبب الخروج عن الأصل عند بني تميم، وهو إعراب ما لا ينصرف، إلى الفرع وهو البناء على الكسر، بطلب الخفة، فيقول: "زعم الخليل أنَّ إجناح الألف أخفُّ عليهم"[٢]، وينبِّه على أنَّ الأرومة الأولى والأصل في ذلك هي لغة الحجازيين، وذلك بقوله: " والحجازية هي اللغة الأولى القُدمى"[٣].

٥ – ٢ ضابط الاسم أخف من الفعل: وانطلاقا من ضابط الأصل والفرع السابق يؤسّس سيبويه إلى ضابط ثان في نظرية الخفة عنده، وهو أنَّ الأَسماء أخف من الأفعال، وذلك لأنَّ الاسم أصل والفعل فرع، وفي هذا يقول سيبويه: "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء....لأنَّ الأسماء هي الأُولى، وهي أشد تمكنا"[٤]، فالأسماء هي الأولى؛ لأن المصدر يُشتق منه الفعل، على مذهب البصريين، قال سيبويه: "وأمَّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء... والأحداثُ

١. علم الأصوات النحوي، ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة : ٧٢٣، ٧٢٤
٢. الكتاب، سيبويه : ٢٧٨/٣
٣. المصدر نفسه : ٢٧٨/٣
٤. الكتاب، سيبويه : ٢٠/١

نحو الضرب، والحمد، والقتل"[١]، فالاسم أصل، والفعل فرع، والأصل أخف من الفرع.

ويمضي سيبويه في تقديم أدلة أخرى زيادة على ضابط الأصل والفرع، يثبت فيها أنَّ الأفعال أثقل، لأنه "لم يلحقها التنوين، ولحقها الجزم والسكون... ثم إنَّ الفعل لا بدَّ له من الاسم، وإلاَّ لم يكن كلامًا"[٢]، فالفعل لا يستغني عن مسند إليه، إمَّا فاعل، وإمَّا مبتدأ، بخلاف الاسم الذي يستغني عن الفعل في الإسناد، مثل: الله ربُّنا، ويعزِّز هذا الطرح أنَّ أبنية الاسم الأصول ثلاثية ورباعية، وخماسية، وأنَّه لخفتها قد يُزاد على هذه الأصول حتى تصل في أقصاها إلى سبعة، وذلك بزيادة أربعة على ثلاثيّ الاسم مثل: استخراج، وثلاثة على رباعيِّه، مثل: احرنجام[٣].

وأمّا الفعل فإنَّ أبنيته الأصول ثلاثية ورباعية فقط ، ولم يُبن منه خماسيّ لأنه يزداد ثقلا إلى ثقله، بما يلحقه من حروف المضارعة، وما يتصل به من الضمائر التي تصبح جزءًا من بناء الكلمة[٤]، ويُزاد على هذه الأصول حتى تصل في أقصاها إلى ستة، وذلك بزيادة ثلاثة على ثلاثيّ الفعل مثل: استخرج، واثنان على رباعيِّه، مثل: احرنجم[٥]، ونقصان بناء الفعل عن بناء الاسم مؤشِّر على الميل إلى التخفيف من ثقله، وتحقيق التعادل مع الاسم في ذلك.

إنَّ من المبادئ التي يقوم عليها قانون الجهد الأقل تكرارَ وقوع المواد المعجمية في اللغات، بوصفه شاهدًا على هذا القانون، وهو يعكس

١. المصدر نفسه : ١٢/١
٢. المصدر نفسه : ٢٠/١-٢١
٣. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي: ٩/١
٤. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي : ٧/١-٩
٥. المصدر نفسه : ٩/١

العلاقة النموذجية من الناحية الاقتصادية بين العدد الإجمالي للمفردات في اللغة، فالألفاظ الأكثر استعمالًا هي الأخف والأسهل، وهذا يعني أنَّ هناك اقتصادًا في استعمال الأسهل من المواد المعجمية[١].

وإذا طبَّقنا هذا المعيار على ثنائية الاسم والفعل في اللغة العربية، سنجد حكم سيبويه بخفة الاسم، وثقل الفعل حكمًا صحيحًا، ومنسجما تمامًا مع هذا المعيار؛ فبمقارنة بين أبنية الأسماء وأبنية الأفعال، نتبيَّن أنَّ تكرار أبنية الأسماء المجرَّدة منها والمزيدة في اللغة، أكثر بكثير من تكرار أبنية الأفعال؛ فأوزان الاسم المجرّد عشرون ، أو واحد وعشرون باعتبار الوزن الذي زاده الأخفش[٢]، وأوزان الفعل المجرَّد باعتبار ماضي الثلاثي، وماضي الرباعي وملحقاته واحد وعشرون وزنًا[٣].

أمّا المزيد فهي ثلاثة وعشرون وزنًا للفعل، منها اثنا عشر وزنًا للثلاثي، وأحد عشر وزنا للرباعي وملحقاته[٤]، في حين أنَّ أوزان الاسم المزيد فيه تبلغ ثلاث مئة وثمانية أوزان، على ما نقله سيبويه، وزاد بعضهم عليها قرابة الثمانين[٥]، وهذا الفرق الكبير يؤشِّر على تفوّق تكرار أبنية الأسماء على تكرار أبنية الأفعال في الاستعمال، مما يؤيِّد مقولة سيبويه بأنَّ الأسماء أخف من الأفعال.

٥ – ٣ ضابط اللفظ المذكر أخف من المؤنث: يستنبط سيبويه معتمدًا على ضابط الأصل والفرع أنَّ اللفظ المذكر أخف من اللفظ

---

١. اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس: ٢٨٠ ٢٨١

٢. شذا العرف في فن الصرف، أحمد الجملاوي : ٦٧

٣. المصدر: ٢٩، ٣٦، ٣٧

٤. المصدر: ٣٦، ٣٧، ٣٨

٥. المصدر: ٦٧

المؤنث، لكون "التذكير قبلُ، وأشد تمكنًا... والأشياء كلها أصلها التذكير، ثمَّ تختصُّ بعدُ، فكل مؤنثٍ شيء، والشيء يُذكَّر، فالتذكير أول" [١]، فدليل سيبويه على أنَّ المذكَّر أصل، أنَّ مفردة (شيء) جاءت بصيغة التذكير في دلالتها المطلقة على الجنسين، وأنَّ التنوين يلحق العَلَم المذكر لخفته، ويترك العَلَم المؤنث لثقله[٢] .

ومما يعزّز رأي سيبويه في أنَّ المذكَّر أخف، ظاهرة تغليب المذكر على المؤنث في العربية، فإذا جاء اللفظ دالا على جمع من الجنسين فإنه يُصار إلى تغليب المذكر على المؤنث، وإنْ خوطب جمع من الجنسين فإنّه يُصار إلى تذكير الخطاب وإنْ زادت نسبة المؤنث، ثم إنَّ المؤنث يحتاج إلى علامة فارقة، ولو كان أصلا لم يفتقر إلى علامة[٣].

وتتفق الدراسات اللسانية الحديثة مع سيبويه؛ إذ تشير إلى أنَّ اللغات التي تفرق بين المذكّر والمؤنث بلاحقة إضافية تتخذ من المذكّر أصلا والمؤنث فرعًا، وأنّه نادرا ما يكون العكس[٤].

٥ – ٤ . **ضابط النكرة أخف من المعرفة:** ينبثق هذا الضابط عند سيبويه من مبدأ الأصل والفرع، فكلَّ أصل لا يحتاج إلى علامة، كما أنَّه أخف من الفرع، تمامًا كما هو الحال في التذكير والتأنيث، فالمذكَّر أصل لذا فهو أخف، والمؤنَّث فرع والفرع يحتاج إلى علامة.

وقد سار على نهج سيبويه من جاء بعده من النحاة، مثل ابن

---

١. الكتاب، سيبويه : ٢٢/١ و ٢٤١/٣

٢. المصدر: ٢٢/١

٣. شرح المفصل، موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش: ٨٥

٤. اللغة واختلاف الجنسين، أحمد مختار عمر: ٥٩

يعيش، فهو في شرح المفصل يربط بين التذكير والتنكير في الأصالة، وبين التعريف والتأنيث في الحاجة إلى علامة، فيقول: "إنَّ المؤنَّث يفتقر إلى علامة، ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة كالنكرة، لمّا كانت أصلا لم تفتقر إلى علامة، والمعرفة لمّا كانت فرعًا افتقرت إلى علامة، ولذلك إذا انضمَّ إلى التأنيث العلَميةُ لم ينصرف، نحو زينب وطلحة"[١]، وعدم الصرف بسبب اجتماع ثقلين في الكلمة: ثقل ناجم عن التعريف، وثقل ناجم عن التأنيث، فعدم الصَّرف علامة ثقل، والتنوين علامة خفة لأنَّه لا يُكلِّف جهدً صوتيا[٢].

ويعدّ سيبويه عدم الصرف وحذف التنوين طلبًا للخفَّة فيما كان ثقيلا من الألفاظ، فيقول: "واعلم أنَّ العرب يستخفّون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغيّر من المعنى شيء... وليس يغيّر كفُّ التنوين إذا حذفته مستخفًّا شيئا من المعنى، ولا يجعله معرفة"[٣]، ويمثل لذلك بقوله تعالى: " كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ"[٤]، وبآيات وأشعار كثيرة.

٥ – ٥ **ضابط كثرة الدوران على الألسنة :** إنَّ من الأسس التي يقوم عليها قانون الجهد الأقل تكرارَ وقوع المواد المعجمية في اللغات، بوصفه شاهدًا على هذا القانون، وهو يعكس العلاقة النموذجية من الناحية الاقتصادية بين تكرار وقوع المفردات في اللغة وبين خفَّتها، فالألفاظ الأكثر استعمالًا هي الأخف والأسهل، وهذا يعني أنَّ هناك اقتصادًا في

١. شرح المفصل: ٨٨

٢. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحَّدة، غالب المطلبي : ٢٢٣

٣. الكتاب، سيبويه: ١/١٦٥-١٦٦

٤. سورة آل عمران، آية: ١٨٥، و سورة الأنبياء: ٣٥، وسورة العنكبوت: ٥٧

استعمال الأسهل من المواد المعجمية[١].

وبهذا الربط بين كثرة تكرار وقوع الكلمات وخفتها في اللسانيات الحديثة، رصد الباحثون جملة من الاعتبارات؛ فهناك عدد قليل من الكلمات عالية التكرار، وعدد ضخم ذات تكرار منخفض الحدوث، فالكلمات التي لها أكثر من معنى تقع بشكل متكرر أكثر من الكلمات التي ليس لها إلاَّ معنىً واحد، أو العكس، فالأكثر تكرارًا هي المرتبطة بمعانٍ عدَّة، [٢]، كما أنَّ الكلمات الأقصر هي الكلمات الأكثر تكرارا، والمعاني التي تقع بتكرار أكبر هي المعاني التي يُعبَّر عنها عن طريق صيغ كلمات أقصر[٣].

والمدقق في كتاب سيبويه يمكنه بسهولة ويسر الوقوف عند العلاقة التي تبرز الجانب الاقتصادي، بين تكرار وقوع المفردات في اللغة وبين خفَّتها، وذلك في معرِض حديثه عن حذف ما كثر في كلامهم طلبًا للخفة، فيقول: "وإنّما أضمروا استخفافًا، لأنَّ المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني: أنه لا بأس عليك، ولا ضير عليك، ولكنّه حذف لكثرة هذا في كلامهم، ولا يكون هذا في غير عليك"[٤]، فالإضمار عند سيبويه (ويعني به الحذف) قد جاء طلبًا للخفة، وهو مقترن بما كثر دورانه على ألسنتهم، أي بتكرار وقوعه على ألسنتهم، حتى جرى مجرى المثل، ولهذا نجد سيبويه يحترس بقوله: "ولا يكون هذا في غير عليك" أي لا يجوز الحذف طلبًا للخفة إلاَّ في

١. اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس: ٢٨٠، ٢٨١

٢. المصدر: ٢٨٧، ٢٨٨

٣. المصدر: ٢٨٨

٤. الكتاب، سيبويه: ١/٢٢٤

الأساليب التي كثر تكرار وقوعها كقولهم: لا عليك .

ومثل هذا يحدث في كان لكثرة تكرار وقوعها، أو لكثرة دورانها على ألسنتهم على حد تعبير سيبويه، إذ يقول: "إذا كان غدٌ فأتني، وإذا كان يوم الجمعة فالْقَني، فالفعل لغدٍ واليوم، كقولك: إذا جاء غد فأتني، وإن شئت قلت: إذا كان غدًا فأتني... والحقنى، والمعنى: أنه لقي رجلًا فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غدٍ فأتني، ولكنّهم أضمروا استخفافًا، لكثرة كان في كلامهم"[١]، فالحذف جاء طلبًا للخفّة، وهو مقترن بكثرة تكرار وقوع الفعل(كان) في الكلام، وبشرط أن يكون معلومًا مأمونًا لبسُه، وإلاّ فلا.

٥ – ٦ ضابط الخفة اللفظية: لقد تنبّه النحاة القدماء، وفي طليعتهم سيبويه وأستاذه الخليل بن أحمد، إلى أنَّ بعض الألفاظ خفيف وبعضها ثقيل، وأنَّ الخفة أو الثقل لفظي ناجم عن الصوت نفسه، أو عن الجهد المبذول في نطقه، فهذا السيرافي يعلل نطق الجيم شيناً في اجتمعوا: اشتمعوا، والأجدر: الأشتر، بخفة الشين، لأنّ الشين أسلس، وألين، وأفشى، فإذا كانت الجيم مع بعض الحروف المقاربة لها، ولا سيّما إذا كانت ساكنة، صعب نطقها لشدتها، فيميل الطبع بالنطق بها إلى الأسهل[٢].

ويعلل سيبويه تسكين العين في بعض ما كان متحرِّكًا كما في نطقهم فخِذ: فَخْذ، ورَجُل: رَجْل ، بالرغبة في تقليل الجهد، فيقول: "وإنّما حملهم على هذا أنّهم كرهوا أن يرفعوا ألسنتهم عن المفتوح إلى المكسور،

١. المصدر نفسه :٢٢٤/١
٢. شرح كتاب سيبويه للسيرافي،:٣٨٩/٥

والمفتوح أخف عليهم، فكرهوا أن ينتقلوا من الأخف إلى الأثقل".[١]

ويجد الباحث عددًا ضخمًا من الظواهر اللغوية التي تنبه لها سيبويه في أكثر من موضع من كتابه، فقد نسب الخفة إلى الفتحة، والثقل إلى الضمة والكسرة، وقد رأينا فيما سبق من هذه الدراسة تطابق نظر سيبويه مع نظر اللسانيات الحديثة في هذا[٢].

والأمر نفسه ينسحب على تطابق نظر القدماء مع المحدثين في كثير من القضايا، مثل: ثقل الهمزة، والثقل النجم عن توالي الحركات في الكلمة الواحدة، وكراهية توالي الأصوات المتماثلة ، والظواهر الصوتية المتعلقة بالمماثلة مثل: الإدغام، والإبدال، وغير ذلك مما لا يتسع المقام للتفصيل فيه.

وبعد، فقد خلصت الدراسة إلى أنَّ القدماء ويمثلهم سيبويه، كانوا سبّاقين إلى اكتشاف قانون السهولة والتيسير(الجهد الأقل) وتحليل كثير من الظواهر اللغوية في ضوئه، عل نحوٍ لا نجد له نظيرًا في زمانهم، وأن تصوَّرهم لهذا القانون لم يكن تصورا محدودا كما يتصوَّر بعض الباحثين المحدثين الذين يقولون: إنَّ يقتصر على إشارات قصيرة وغامضة حين نسبوا الخفة إلى الفتحة، والثقل إلى الضمة، و الكسرة والهمزة، وتوالي الأمثال وحسب، بل تجاوز ذلك إلى كل ما يعنيه هذا القانون في نظرية الاقتصاد اللغوي، على مستوى التشكيل الصوتي والصرفي، والتركيب النحوي.

١. الكتاب، سيبويه:١١٣/٤
٢. ينظر ص: ١١ من هذه الدراسة

ثبت المصادر والمراجع

١.الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة،١٩٧٥م.

٢.براجماتية اللغة ودورها في تشكيل بنية الكلمة، ريم المعايطة، دار اليازوري العلمية للنشر، عمّان – الأردن، ٢٠٠٨م.

٣.التطور اللغوي مظاهره، وعلله، وقوانينه، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م .

٤.التطور النحوي للغة العربية، بيرجشتراسر، ، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض.

٥.تعاقب الحركات القصيرة، وحذفها في اللغة العربية قديمًا، حمزة المزيني، أبحاث اليرموك، (سلسلة الآداب واللغويات)، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ١٩٩٥م.

٦.دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب ، القاهرة، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٦م.

٧.ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف – القاهرة، الطبعة الثانية.

٨.شذا العرف في فن الصرف، أحمد الجملاوي، المكتبة العلمية – بيروت.

٩.شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزقاق، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت لبنا، ١٩٨٢م .

١٠.شرح المفصل، موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت.

١١.ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ١٩٩٦م.
١٢.علم الأصوات النحوي، ومقولات التكامل بين الأصوات، والنحو، والدلالة، سمير استيتية، دار وائل للنشر، عمّان – الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
١٣.فصول في علم اللغة العام، فردينان دي سوسير، ترجمة د. أحمد نعيم الكراعين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
١٤.القوانين الصوتية في شروح كتاب سيبويه، رياض كريم عبدالله البديري، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، العدد ٣٨، المجلد ١(٢٠١٩م).
١٥.اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، تمام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.
١٦.اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة.
١٧.اللغة العربية والحداثة، تمام حسان، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد٣، ١٩٨٤م.
١٨.اللغة واختلاف الجنسين، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
١٩. اللغة والاقتصاد، فلوريان كولماس، ترجمة د. أحمد عوض، عالم المعرفة، سلسلة: ٢٦٣ (٢٠٠٠ م) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت.
٢٠.لهجة تميم وأثرها في العربية الموحَّدة، غالب المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، الجمهورية العراقية.